وثيقة الحقوق

Congress of the United States,
begun and held at the City of New-York, on
Wednesday the fourth of March, one thousand seven hundred and eighty nine.
THE
RESOLVED
ARTICLES

لقد تم إقرار التعديلات العشرة الأولى للدستور، التي أصبحت تعُرف فيما بعد بوثيقة الحقوق، بأصوات ثلثي أعضاء الكونجرس الأول للولايات المتحدة ومن ثم تم التصديق عليها من قِبل النسبة المطلوبة وهي ثلاثة أرباع المجالس التشريعية للولايات. الأرشيف الوطني.

نظراً لتخوف الكثير من المواطنين من أن تتمتع الحكومة المركزية الجديدة، التي تشكلت بمقتضى دستور الولايات المتحدة، بسلطات مفرطة، فقد تم اقتراح تعديلات دستورية لحماية حرية الكلمة، وحرية الصحافة، وحرية الديانة وحقوق أساسية أخرى. لقد تم اعتماد عشرة تعديلات، تُعرف اليوم بوثيقة الحقوق.

التعديل الأول

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

لا يجوز للكونجرس إصدار أي قانون يتعلق بإقامة دين من الأديان بصورة رسمية، أو منع ممارسة الدين بحرية، أو تقييد حرية الكلمة أو حرية الصحافة أو حرية الشعب في التجمع بشكل سلمي والتماس الإنصاف من الحكومة للضيم والمظالم.

التعديل الثاني

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

حيث أن وجود مليشيا جيدة التنظيم يكون أمراً ضرورياً لأمن أي دولة حرّة، فلا يجوز التعدي على حق الشعب في امتلاك الأسلحة وحملها.

التعديل الثالث

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

لا يجوز إيواء أي جندي، في وقت السلم، في أي منزل بدون رضى صاحب المنزل، كما لا يجوز ذلك في وقت الحرب إلا بالشكل الذي ينص عليه قانون.

التعديل الرابع

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

لا يجوز التعدي على حق الشعب في أن يكونوا آمنين في ذاتهم ومنازلهم وأوراقهم ومتعلقاتهم ضد عمليات التفتيش والضبط غير المعقولة، كما لا يجوز إصدار أوامر قضائية إلا لسبب مرجح، يسنده قسم أو إقرار، ويبين بشكل محدد المكان الذي سيتم تفتيشه والأشخاص أو الأشياء التي سيتم ضبطها.

التعديل الخامس

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

لا يجوز اعتقال أي شخص وبخصوص جريمة عقوبتها الإعدام أو غيرها من الجرائم الشائنة إلا بموجب شكوى أو اتّهام بواسطة هيئة محلفين

كبرى، بإستثناء القضايا التي تطرأ في القوات البرية أو البحرية أو في المليشيا، عندما يكون الشخص في الخدمة الفعلية في وقت الحرب أو يحدث ذلك في وقت به خطر محدق بالجمهور، كما لا يجوز محاكمة أي شخص مرتين بنفس الجريمة التي عقوبتها الإعدام أو السجن، كما لا يجوز إجبار الشخص في أية قضية جنائية أن يشهد ضد نفسه أو أن يُحرم من الحق في الحياة أو الحرية أو أن يُحرم من ممتلكاته بدون اتباع الطرق القانونية، كما لا يجوز الاستيلاء على الممتلكات الخاصة للإستخدام العام بدون تعويض عادل.

التعديل السادس

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

في كل المحاكمات الجنائية، يجب أن يتمتع المتهم بالحق في محاكمة سريعة وعلنية، بواسطة هيئة محلفين محايدة تابعة للولاية، وأن تتم عملية المحاكمة في المنطقة التي تم ارتكاب الجريمة فيها، بحيث يكون قد تم تحديد المنطقة مسبقا بمقتضى قانون. ويحق للمتهم أيضاً أن يبلغ بطبيعة الاتهام وسببه، وأن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وأن يحصل على أمر قضائي للحصول على شهود لصالحه، وأن يحصل على مساعدة محام للدفاع عنه.

التعديل السابع

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

في قضايا القانون العام، حين تتجاوز القيمة المتنازع عليها مبلغ عشرين دولارا، يتعين الحفاظ على حق المتهم في عملية المحاكمة بواسطة هيئة محلفين، و لا يجوز إعادة مراجعة أية قضية قد بتت فيها هيئة محلفين، في أية محكمة من محاكم الولايات المتحدة، إلا بموجب قواعد القانون العام.

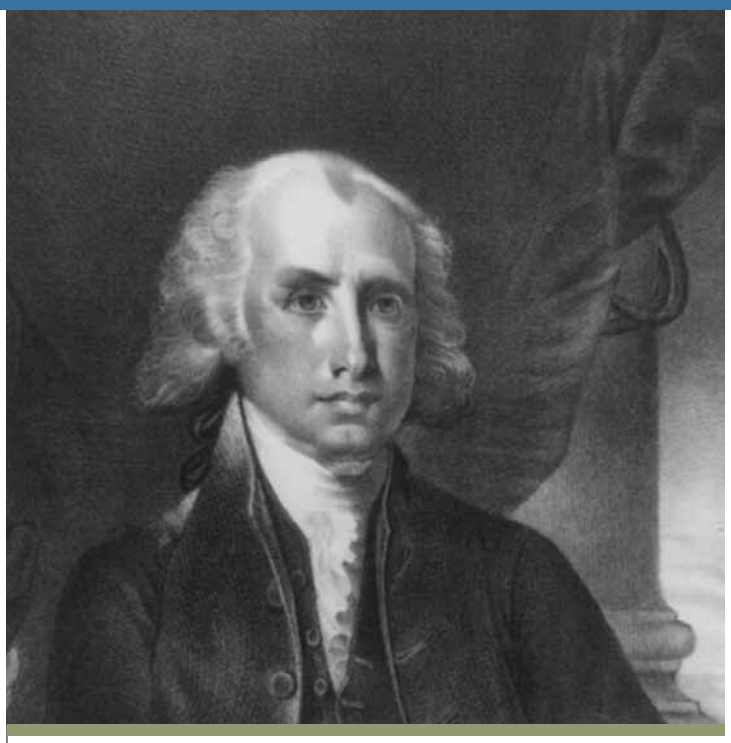

لعبَ النائب جيمس ماديسون دوراً حاسماً في تحريك التعديلات عبر الكونجرس ومن ثم المطالبة بالمصادقة عليها في ولايته الأم "فرجينيا". (©AP Images)

التعديل الثامن

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

لا يجوز فرض كفالة مالية باهظة أو غرامات باهظة، كما لا يجوز تطبيق عقوبات قاسية وغير عادية.

التعديل التاسع

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

لا يجوز تفسير السرد الوارد بالدستور، لحقوق معينة، على أنه إنكار أو إنقاص لحقوق أخرى يحتفظ بها الشعب.

التعديل العاشر

(تم التصديق عليه في 15 ديسمبر/كانون الأول عام 1791)

إن السلطات التي لا يخولها الدستور إلى الولايات المتحدة، ولا يحظرها على الولايات، فيحتفظ بها للولايات، كل على حدة، أو للشعب.

ترأس نائب الرئيس جون آدامز مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة عندما وافق ذلك الفرع من الكونجرس على التعديلات. (©AP Images)